

النوافذ الإسلامية منهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية - دراسة تجربة النافذة الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل "الجزائر" -

Islamic windows is an approach to adopting Islamic banking services in traditional banks - Studying the experience of the Islamic window in the Housing Bank for Trade and Finance "Algeria" -

مداس حبيبة¹ ، جودي ليلي²

 meddas-habiba@univ-eloued.dz ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)،¹

 leila.djoudi@univ-biskra.dz ، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)،²

تاريخ القبول: 04-05-2023	تاريخ الإرسال: 14-04-2023
<p>Abstract</p> <p>This paper aims to study the phenomenon of traditional banks tending to open windows through which savings can be mobilized and Islamic banking services can be mobilized, based on the case study of the Housing Bank for Trade and Finance as one of the Algerian banks that entered the experience even before it was legally framed, in terms of the motives for establishment, the requirements for incorporation and its ability to Mobilization of savings and products provided.</p> <p>The study concluded that the bank's experience is still young, as it established the window in pursuit of additional profits, especially after the successes achieved by Islamic banks, as well as in response to the needs of its customers and their desire to avoid usurious activities. The bank has tried to comply with the constituent controls</p>	<p>ملخص</p> <p>تهدف هذه الورقة إلى دراسة ظاهرة اتجاه البنوك التقليدية لفتح نوافذ يمكن من خلالها تعبئة المدخرات وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، اعتمادا على دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل كأحد البنوك الجزائرية التي دخلت غمار التجربة حتى قبل تأطيرها قانونيا، وذلك من حيث دوافع الإنشاء ومتطلبات التأسيس وقدرتها على تعبئة المدخرات والمنتجات المقدمة..</p> <p>وخلصت الدراسة إلى أن تجربة البنك لا تزال فتية حيث أنشأ النافذة سعيا وراء تحقيق أرباح إضافية خاصة بعد النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية وكذلك استجابة لاحتياجات عملائه ورغبتهم في تجنب النشاطات الربوية. وقد حاول البنك الالتزام بالضوابط التأسيسية التي فرضها القانون، وبالنسبة لتعبئة الموارد فقد</p>

* مداس حبيبة

<p>imposed by the law. As for the mobilization of resources, the window relied in its infancy on the bank's own funds due to the financial comfort that it was characterized by, but since 2018 it began to encourage customers to employ their resources as deposits, and these funds were employed using Murabaha, Salam and Istisna only, despite obtaining a license to market ten products</p> <p>Keywords: Islamic banking; islamic windows; Conventional Banks, Housing Bank Algeria.</p> <p>JEL Classification Codes: G20, G21</p>	<p>اعتمدت النافذة في بداياتها على الأموال الخاصة للبنك نظرا للأريحية المالية التي كان يتميز بها لكنه ومنذ 2018 بدأت بتشجيع العملاء على توظيف مواردهم كودائع، ووظفت تلك الأموال باستخدام المراجعة والسلم والاستصناع فقط رغم حصولها على ترخيص تسويق عشر منتجات</p> <p>الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية؛ النوافذ الإسلامية؛ البنوك التقليدية، بنك الإسكان الجزائر</p> <p>تصنيفات JEL: G20، G21</p>
--	---

1. مقدمة

أصبحت الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية الدولية والأطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي، تزامنا مع صعود الصحوة الإسلامية وتزايد الطلب على المعاملات المالية التي تراعي القيم والأخلاق وأحكام الشريعة الإسلامية. ولذلك سارعت البنوك التقليدية إلى تكييف خدماتها وتطويع نشاطاتها لتلبية حاجيات العملاء من هذه الفئة من الجمهور بهدف استقطاب ما أمكن من رؤوس الأموال التي تبحث عن خدمات مطابقة لمعتقداتها وقيمها الدينية، واتخذت لذلك عدة مداخل منها إنشاء الفروع وصناديق الاستثمار والنوافذ الإسلامية. هذه الأخيرة هي محور بحثنا في هذه الدراسة، والتي سنحاول من خلالها الإجابة عن الإشكالية التالية:

ماهي متطلبات تأسيس ودوافع فتح النوافذ الإسلامية داخل البنوك الجزائرية؟

وتهدف هذه الدراسة إلى بحث واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية والتي يمكن من خلالها تعبئة المدخرات وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، واعتمدنا في ذلك على دراسة حالة بنك

الإسكان للتجارة والتمويل كأحد البنوك الجزائرية التي دخلت غمار التجربة منذ 2015، وذلك من حيث دوافع الإنشاء ومتطلبات التأسيس وقدرتها على تعبئة المدخرات والمنتجات المقدمة.

2. النوافذ الإسلامية أحد مداخل تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية.

إن التجسيد العملي للاقتصاد الإسلامي كان أساسا إن لم يكن كليا في البنوك الإسلامية والتي تمارس نشاطها مستخدمة أدوات التمويل الإسلامية بديلا عن سعر الفائدة الربوي. لكن مع تزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية برزت في الربع الأخير من القرن العشرين ظاهرة توجه البنوك التقليدية نحو تقديم منتجات وخدمات إسلامية على اختلاف الأسباب والدوافع تجارية كانت تهدف إلى الربح أو عقائدية أو اجتماعية.

1.2 أشكال التحول نحو المصرفية الإسلامية: ويكون ذلك إما ب: (أبو حبيطة و شي عبد الله، 2019، الصفحات 4-5)

- التحول كليا أين يتوقف البنك عن تقديم المنتجات والخدمات التقليدية القائمة على التعامل بالفائدة، واستبدالها بأخرى إسلامية. ويكون هذا التحول داخليا إذا قرر أصحابه ذلك، أو خارجيا إذا تم شراؤه من قبل مستثمرين آخرين ثم قاموا بتحويله، أو بقرار من السلطة القانونية عندما تمنع البنوك التقليدية من التعامل بالفائدة، مثل ما حدث في السودان وإيران. "ومن البنوك التي تحولت بشكل كامل، بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية، وبنك الشارقة الإسلامي (بدل الوطني) بدولة الإمارات العربية المتحدة" (Yaacob & Salman AlAni, 2012, p. 90).

- إنشاء فروع إسلامية تابعة لها حيث يقوم البنك إما بإنشاء فرع جديد ومستقل للمعاملات الإسلامية منذ البداية، أو بتحويل أحد فروعها التقليدية القائمة إلى فرع يتخصص في تقديم خدمات إسلامية مع إجراء التغييرات اللازمة لذلك، وإشعار العملاء بعملية التحويل وتخييرهم بين التعامل معه وفقا للأسلوب الجديد أو التحول إلى فرع آخر (الشريف، الصفحات 12-13). وتتمتع الفروع بالاستقلالية الإدارية، وتعتبر من أكثر أشكال التحول شيوعا وهو محكوم بضوابط ومعايير شرعية. ومن الأمثلة على البنوك التي تملك فروعاً إسلامية: Citibank وبنك الأهلي التجاري السعودي الذي حول فروعها التقليدية إلى إسلامية، وبنك Negara

Malaysia الذي حول بعض نوافذه الإسلامية إلى فروع إسلامية مستقلة، لما كان لها من أثر جيد في جذب واستقطاب العملاء وتحقيق نجاح ملموس.

- كما قد تنشئ البنوك التقليدية صناديق استثمارية إسلامية تنشط في الأسواق المالية الإسلامية، وهي عبارة عن أوعية مالية تسعى لتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من قبل جهة متخصصة ذات خبرة وكفاءة في إدارة محافظ الأوراق المالية.

- إنشاء نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية أي تخصيص جزء أو حيز في البنك أو الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه من الخدمات التقليدية (الشريف، صفحة 13)، تحت رقابة هيئات شرعية مختصة وفي ظل القوانين النافذة.

2.2 دوافع فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية.

تتنوع الأسباب وراء فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين الدينية والاقتصادية بغض النظر عن البعد الشرعي أو البحث عن الاستثمار الحلال. وتمثل الأخيرة في:

- انتهاء فرصة دخول سوق جديد وتحقيق أرباح إضافية من عوائد عمليات التمويل وبالتالي توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد بالنسبة للبنك. وجذب المزيد من رؤوس الأموال والاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال (خريس، 2014، الصفحات 148-149)

- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات وأساليب الاستثمار الإسلامية خاصة في الدول العربية.
- التحول نحو المصرفية الإسلامية بتبني أسلوب التدرج، خاصة مع الأزمات المالية التي أصابت النظام الربوي وعلى رأسها الأزمة المالية 2008، ونجاح تجربة النوافذ الإسلامية في عدة بنوك عربية وأخرى عالمية.
- المحافظة على عملاء البنوك التقليدية من النزوح إلى البنوك الإسلامية.

- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم البنك عن هذا الميدان. (الشريف، صفحة 11)

- سهولة سيطرة البنك الرئيسي على النوافذ الإسلامية مقارنة ببنك مستقل، وسهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة مقارنة بإنشاء بنك جديد.

وبالنسبة للدوافع الدينية فإن النوافذ الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية، أي أن لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية والتي تركز على مبدأ الاستخلاف بأن المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة جزءاً من الإيمان بذلك، مما يجب تحقيقه. كما يعتبر نظام الفوائد نظاماً ربوياً ممنوعاً شرعاً، وهو ما شكل دافعاً أساسياً للعديد من البنوك التقليدية للبدء في التخلص من الربا تدريجياً عبر آلية فتح نوافذ إسلامية.

2.3 متطلبات إنشاء النوافذ الإسلامية ومختلف الآراء حول شرعية التعامل معها: يتطلب إنشاء

النوافذ: (حسين الدخيل، 2013، الصفحات 52-53)

- ✓ أن تكون مرتبطة مكانياً بالبنك التقليدي وتابعة إدارياً له، حيث تخضع بصورة مباشرة لتعليمات البنك الذي فتحت فيه. وهذه الصفة ربما تحفز ثقة العملاء بإسلامية الخدمات التي تقدمها، وتجعل الشك والريبة يساور بعضهم، والعزاء الوحيد يكمن في وجود الهيئة الشرعية التي يكون لقراراتها صفة الإلزام على تعاملات النافذة، فتعيد الأمور إلى نصابها كلما انجرفت في اتجاهات غير شرعية.
- ✓ تخصيص مبلغ معين ليكون رأس مال النافذة، بحيث تستطيع تقديم كافة أعمال المصارف الإسلامية المعروفة بهامش من الاستقلالية عن رأس مال البنك. "ورغم أن النوافذ غير مستقلة إدارياً فلا بد من الفصل المالي والمحاسبي لعملياتها عن عمليات البنك، وهو معيار أساسي ومهم من أجل ضمان مصداقيتها، وتحقيق هدف عدم اختلاط الأموال. (أبو حنيفة و شي عبد الله، 2019، صفحة 12)
- ✓ خضوع النافذة لرقابة وإشراف هيئة شرعية يتم تشكيلها من قبل البنك الذي تتبعه، بغض النظر عن عدد أعضائها مادام يزيد عن ثلاثة أشخاص من المتخصصين في الأمور الشرعية والذين لديهم خبرة في المجالات المصرفية. "مهمتهم التأكد من صحة العقود والسياسات المتبعة والمعاملات المالية والمحاسبية،

- حيث يجتمع أعضاؤها دوريا لمناقشة الموضوعات المستجدة وصياغة القرارات وعمل التوصيات اللازمة والتأكد من سير العمليات بشكل أمثل" (حسين الدخيل، 2013، صفحة 12)
- ✓ ينبغي أن تكون النافذة ملتزمة بأحكام القانون في البلاد التي تعمل فيها دون أن تخالف الشريعة في تعاملها المصرفي، وهو عنصر ضروري لإضفاء الصفة القانونية على عمل النافذة وعدم تعرضها للمساءلة رغم نمو ظاهرة إنشاء النوافذ والفروع الإسلامية وتزايد الإقبال عليها عالميا، وهو ما يعد اعترافا من البنوك الربوية بأهمية ونجاح العمل المصرفي الإسلامي، فقد اختلف الفقهاء والاقتصاديون الإسلاميون حول شرعية التعامل معها، فمنهم من أباحه ومنهم من أجازته تحت شروط معينة، ومنهم من حرمه تماما على أساس أن: (خريس، 2014، الصفحات 149-151)
- الدافع الحقيقي وراء إنشاءها هو الربح فقط بغض النظر عن البعد الشرعي أو البحث عن الاستثمار الحلال، وهو ما يتنافى مع أهداف الإسلام الاقتصادية والاجتماعية.
- تعمل النوافذ على إيجاد توازن في سوق العمل المصرفي الإسلامي، مما يؤدي إلى إجهاض إنشاء بنوك إسلامية جديدة تستصعب منافسة هذه البنوك المتأصلة في النظام المصرفي. كما أن النوافذ ستأخذ حصة من القطاع المصرفي الإسلامي مما سيجذب عملاء البنوك الإسلامية وتقليل أرباح البنوك الإسلامية.
- السماح للبنوك الربوية بفتح نوافذ سيؤدي لإعراضها عن التحول الكامل إلى الصيرفة الإسلامية، ما دامت تستطيع العمل في السوقين. أما إذا أغلق السبيل أمامها فلن يكون لها إلا التحول الكامل لجني الأرباح المأمولة من هذا القطاع مع زيادة اتجاه العملاء نحو الصيرفة الإسلامية ونبت الصيرفة الربوية.
- التعامل بالنوافذ قد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالحرام، إذ يتعذر الفصل بين أموالها وأموال البنك الأم في معظم الأحيان. كما أن فائض السيولة لدى النافذة يحول للبنك الأم ويستعمله في استثماراته لحين احتياج فرعه الإسلامي إليه، وفي ذلك إعانة له على الربا.

وفي المقابل يرى بعض الباحثين أن النوافذ تساهم في اكتساب أساليب التقنية المتقدمة، والخبرات المتراكمة لدى البنوك الربوية منذ مئات السنين، مما يدعم العمل المصرفي ويزيد من كفاءته. حيث قامت البنوك الإسلامية بإدخال كثيرين ممن لديهم الخبرة في العمل المصرفي، فأفادوه بخبراتهم الفنية وأضره في الوقت نفسه بعدم استيعابهم الفلسفة التي يقوم عليها البنك الإسلامي، بل وادخلوا الفلسفة الربوية وأصبح لهم الرئيسي هو إيجاد البدائل التي تحقق الأهداف نفسها ولكن بطرح يقبله المسلمون. وبالتالي فإن الحكم على التعامل مع النوافذ والفروع يبقى مرتبطا بوجود بنوك إسلامية في المجتمع من عدمه، فإذا لم توجد بنوك إسلامية فحينئذ يكون التعامل مع النوافذ والفروع للضرورة، أما إذا وجدت وجب التعامل معها وترك النوافذ والفروع للبنوك الربوية تجنباً للشبهات (الشريف، صفحة 28)، ولأنها لن تكون وسيلة لمحاربة الربا بقدر ما ستطيل من عمره، ونجاحها سيغري بإنشاء نوافذ أخرى لا للتحويل إلى بنك إسلامي كامل.

3. واقع النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك الخاصة التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، ومن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر AGB من خلال النافذة الإسلامية المتواجدة بفروعه منذ 2007، وكل من بنك الإسكان HBA وترست بنك TBA في 2015.

1.3 الإطار القانوني لشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر: لتوسيع رقعة المنتجات المالية

الإسلامية ومنحها مكانة خاصة في الساحة المصرفية الوطنية، جاء التأطير القانوني للصيرفة الإسلامية بداية من خلال النظام رقم 02-18 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الصادر في الجريدة الرسمية نهاية 2018، كأول خطوة قانونية ملموسة لتأطير المنتجات التشاركية، لكنه سرعان ما ألغي عبر النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. حيث يعرف هذا الأخير مثل سابقه العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية (بدلاً من التشاركية)

بأنها عمليات تلقي الأموال وتوظيفها في التمويل والاستثمار والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد. ويشمل عدة نقاط أهمها:

➤ يشترط على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات إسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية، وأن تمثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد و آجال إرسال التقارير التنظيمية (المادة 03)

➤ حدد النظام الجديد ثمانية (المادة 04) منتجات إسلامية يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تعرضها على زبائنها وهي: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، والودائع في حسابات الاستثمار وأضاف حسابات الودائع والتي لا تختلف في تعريفها عن الودائع التقليدية، حسب ما ورد في النظام واشترط طلب الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر على كل منتج يراد تسويقه (المادة 13)، والذي يستوجب على البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر يتكون خصوصا من: (المادة 16)

● شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (المادة 14) لم تكن محددة في النظام السابق، حيث أشار لها بهيئة وطنية مؤهلة لذلك قانونا.

● بطاقة وصفية للمنتج

● رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية طبقا لأحكام المادة 25 من النظام 11-

08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

● الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية الإسلامية عن باقي

أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

➤ اشترط النظام على البنك وجود هيئة شرعية لا يقل عدد أعضائها عن 03 يعينون من طرف

الجمعية العامة للمساهمين، مهمتها مطابقة المنتجات للشريعة والرقابة على نشاطات البنك المتعلقة بالصيرفة

الإسلامية (المادة 15).

أما شبك المالية الإسلامية فهو هيكل ضمن بنك أو مؤسسة مالية معتمدة مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ويكون مستقلا ماليا ومحاسبا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية من خلال استقلالية حسابات زبائنه عن باقي حسابات زبائنهم، وإعداد البيانات المالية المخصصة بما فيها ميزانية تبرز أصول وخصوم الشباك، وكذا بيان مفصل عن المداخيل والنفقات ذات الصلة (المادة 17). وتضمن الاستقلالية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك (المادة 18).

➤ يجب على البنك أو المؤسسة المالية الحاصلة على الترخيص المسبق لتسويق المنتجات الإسلامية أن تعلم زبائنها بجداويل التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم. وإعلام المودعين أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم (المادة 19).

➤ تخضع الودائع المجمعة من طرف الشبايك لأحكام الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والنظام 03-04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار والتي تخضع لاتفاق مكتوب مبرم مع الزبون يجيز للبنك استثمار ودايعه في محفظة مشاريع شبك الصيرفة الإسلامية التي يوافق البنك على تمويلها. ويحصل المودع على حصة من الأرباح الناجمة عن ذلك كما يتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها (المادة 20-21).

جاء هذا النظام ليسد نوع من الفراغ القانوني لتكليف وتأطير المعاملات المصرفية التي كانت تقوم بها بعض المؤسسات والبنوك الملتزمة بقواعد الشريعة الإسلامية قبل صدور هذا النظام والذي يلزم البنوك طلب الترخيص المسبق لمنتجاتها الجديدة من البنك المركزي، وخصوصا مع زيادة الاهتمام من قبل فاعلين جدد لاسيما من البنوك التقليدية العمومية (كبنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي كانت له تجربة خاصة من قبل في التمويل الإسلامي لشراء سكنات جديدة أو قديمة باعتباره بنكا متخصصا في مجال السكن، ويمارس اليوم صيغة الإجارة المنتهية بالتملك للسكنات، وأيضا بنك التنمية المحلية الذي وضع ملفه على مستوى بنك الجزائر في جانفي 2018، أي قبل صدور النظام وبدأ تحضيراته لممارسة الصيرفة الإسلامية في 2016 بالاستعانة مع مكتب دراسات خارجي مختص في المعاملات

الإسلامية، وبشراء نظام معلوماتي خاص بالمحاسبة في الصيرفة الإسلامية يضمن الفصل التام بين الأموال، وتكوين هيئة شرعية أعضاؤها ملمين بفقہ المعاملات المالية ولهم وزهم على المستوى الوطني للمصادقة على المنتجات المراد تسويقها كالمراجعة للأفراد والشركات والإجارة المنتهية بالتملك) والكثير من البنوك الخاصة للولوج إلى هذا المضمار. وكان البنك الوطني الجزائري أول البنوك العمومية الذي يتحصل على شهادة المطابقة الشرعية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في أوت 2020.

ويعد استثناء الودائع الاستثمارية من نظام ضمان الودائع والاستقلالية أو الفصل في الموارد المالية والبشرية من أبرز ما جاء في القانون، حيث تضمن النقطة الأخيرة عدم اختلاط الأموال التشاركية بالربوية ومنح ثقة أكبر للمواطنين في سلامة المنتجات الإسلامية.

2.3 النوافذ الإسلامية الناشطة في البنوك الجزائرية: بالإضافة إلى بنك الإسكان نجد كل من:

3. 2. 1 بنك الخليج الجزائر: يعتبر بنك الخليج أول بنك قام بفتح نافذة إسلامية، بدأت بالنشاط منذ 2007، وهي الميزة التي جعلته يدخل السوق المصرفية الجزائرية من بابها الواسع، حيث تلي التمويلات التشاركية الإسلامية رغبات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري. ورغم أن هذه النافذة تقدم بعض الصيغ الإسلامية فإنها تشهد تطورا مستمرا، وتمثل هذه الصيغ في: (AGB, 2020)

➤ تمويل الأفراد بصيغة المراجعة: وتلبي طلبات الأفراد الطبيعيين، البالغين، المقيمين بالجزائر، بين 21 و69 سنة، لاقتناء الأصول المعمرة في إطار قرض استهلاكي مع فترة سداد تتراوح من 12 إلى 60 شهرا، وذلك عبر منتجين: Mourabaha SAYARATI لتمويل اقتناء السيارات والدراجات النارية الجديدة المصنعة أو المجموعة بالجزائر بسعر التكلفة مضافا إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه مسبقا، و Mourabaha TASHILAT لتمويل اقتناء معدات جديدة للاستخدام المنزلي (أدوات كهرو منزلية). ويستطيع المقترض إدخال مقترض مشارك (الزوج أو الزوجة، الأب أو الأم، الأبناء، الإخوة والأخوات) في ملف التمويل لزيادة قدرته على السداد.

➤ منتج برولاين Proline للمهنيين: من تجار وصيدلة ومهن حرة، أطلق في الربع الأخير من سنة 2010، ويتخذ شكلين:

● **تسبيق على المخزون بصيغة السلم:** حيث يمول البنك الاحتياجات النقدية للصيدلة (على الأقل عام من العمل) والتجار (على الأقل 3 سنوات من العمل) الناشطين في الجزائر، تحت سن 65 سنة ولديهم الأهلية القانونية وقدرة سداد كافية.

● **اقتناء معدات بصيغة المراجعة:** يمول البنك مشتريات الصيدلة والتجار الناشطين في الجزائر من المعدات كالسيارات السياحية والمعدات الطبية والمخبرية... ويشترط الأهلية القانونية للزبون وأن يكون لديه ما لا يقل عن 3 سنوات من العمل، وتحت سن 65 سنة كحد أقصى في تاريخ الاستحقاق الأخير ولديه قدرة سداد كافية (40% من صافي الربح بعد الضريبة). ويتيح هذا المنتج مبلغ أقصى قدره 20 مليون دج، وتمويل 80% من الفاتورة المبدئية لأجل متوسط مدته بين سنتين و5 سنوات.

➤ **منتجات تمويلية:** لتمويل المؤسسات والمهنيين وتضم:

● **مراجعة قصيرة الأجل:** لتمويل مخزون المنتجات النهائية المكتسبة من الموردين المحليين والأجانب،

● **مراجعة استثمار:** وهي تمويل متوسط الأجل لاقتناء معدات الإنتاج، معدات الأشغال العمومية ووسائل النقل.

ومن الناحية العملية، فإن المراجعة بشكليها هي معاملة ثلاثية بين المشتري النهائي (الزبون) والبائع الأولي (المورد) والبائع الوسيط الذي يقوم بتنفيذ أمر الشراء (البنك)، حيث يشتري البنك المعدات بأمر من زبونه، ثم يبيعها له مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا إلى سعر الشراء.

● **السلم:** وهو تمويل قصير الأجل فيه عملية بيع مع تسليم مؤجل للبضائع، ويعمل البنك كمشتري نقدي للبضائع التي سيتم تسليمها له لاحقا، حيث يرسل البنك طلبا لزبونه بكمية البضائع وبقيمة تناسب احتياجات هذا الأخير والتي سيتقاضاها في نفس الوقت بموجب عقد توكيل لبيع نفس البضائع لأشخاص آخرين، ويوافق الزبون على دفع مبلغ البيع في تاريخ محدد للبنك متضمنا هامش ربح متفق عليه في العقد

أما من جانب الموارد، فيوفر البنك لمعامله من الأفراد مدخرات تشاركية في حساب توفير مقوم بالدينار، ويصدر لصاحبه دفترًا يتم فيه تسجيل جميع المعاملات من سحب وإيداع، وأيضًا بطاقات مصرفية وطنية للتوفير تتيح للعميل الحصول على جميع الأموال في حساب التوفير الخاص به. ويتم احتساب المكافأة على أساس المساهمات في الدخل الناتج عن استثمارات البنك في التمويل المتوافق مع الشريعة. بينما يتيح للمهنيين والمؤسسات: (AGB, 2020)

➤ قسائم نقدية تشاركية (سندات الصندوق): وتكون على شكل قسائم اسمية أو لحاملها مرفقة بـ 5 كوبونات، مقابل إيداع مقدم (نقدًا أو بالخصم من الحساب)، وهو شكل من أشكال التوظيف لأجل لفترة محددة تتراوح بين 03 و 24 شهرًا يتحصل خلالها صاحب السند على مكافأة متغيرة تدفع على أساس مردود عمليات التمويل والاستثمار المتوافقة مع الشريعة كالمراجحة والسلم وقرض الإيجار..

➤ ودائع لأجل تشاركية: وهي ودائع تشاركية لفترة تتراوح بين 03 و 24 شهرًا يتلقى خلالها أصحابها مكافأة متغيرة على أساس المنتجات الناتجة عن عمليات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة كالسلم والمراجحة.

3.2.2 **تروست بنك الجزائر TBA**: قصد تطوير وتوسيع محفظة زبائن البنك، يستمر الأخير بتطوير عرضًا مختلفًا لمنتجات توظيف وتمويل بعامش ربح كان قد أعلن عنها منذ 2014، تسمى بالمنتجات الخاصة *produits spécifiques*، تشمل: (TRUST Bank Algeria, 2020)

➤ البيع بالتقسيط للمعدات المشتراة محليًا أو المستوردة: لتمويل الاستغلال (شراء معدات، بضائع، مواد أولية، منتجات تامة الصنع...) أو تمويل الاستثمار، عبر المراحل التالية:

- اختيار السلعة وموردها من طرف الزبون، الذي يطلب من البنك شراءها له (أمر بالشراء)
- يوكل البنك زبونه لشراء السلعة وتسديد ثمنها للمورد وبذلك تنتقل ملكيتها لصالح البنك
- إمضاء عقد البيع بالتقسيط، والتخلي عن السلعة لصالح الزبون.
- يستلم الزبون سلعته من المورد، ثم يبدأ بتسديد مستحقاته للبنك.

- **منتج SALAM:** حيث يتيح البنك إمكانية دفع أمواله مقدما إلى العميل ويضع نفسه كمشتري ويعطيه مهلة زمنية لتسليم البضائع المشتراة. ثم يواصل العميل التعامل بشكل طبيعي مع عملائه العاديين مع خصوصية القيام بذلك نيابة عن البنك، وعلى المدى المتفق عليه بين الطرفين، ثم يقوم العميل ببيع البضائع بهامش ربح لحساب البنك. ويتم ذلك كما يلي:
- يرسل العميل طلب التمويل حسب احتياجاته إلى مستشار الزبائن بالوكالة، ويتم التوقيع على عقد السلم الذي يتضمن شروط البيع والبيع نيابة عن البنك.
 - الإفراج عن السلفة مقدما في حساب العميل ثم تسليم البضاعة
 - التوقيع على تفويض يحول البنك بموجبه العميل لبيع البضائع لفائدة البنك، وفي نهاية المدة المتفق عليها بين الطرفين، المبلغ النهائي للبيع يساوي مبلغ التمويل مضافا إليه هامش الربح الذي يعود للبنك.
- كما يقدم ترست بنك تمويل TBA PHARM للصيادلة، لتغطية إما الحاجة لرأس المال العامل ودفع الفواتير وإما لعمليات تطوير وتجديد الصيدلية كتمويل استثماري، ويمكن أن تصل عتبة التمويل إلى 10 ملايين دج لفترة تتراوح بين 12 و 24 شهر، بينما يصل تمويل الاستثمار إلى 2مليون دج لفترة 24 شهر. (TRUST Bank Algeria, 2019).
- وتتكون موارد البنك من الحسابات الجارية وحسابات "التوفير التشاركي" TAWFIR PARTICIPATIF والودائع الزمنية، وجميعها تأخذ الشكلين التقليدي (بفائدة) والخاص (بهامش ربح). والتوفير التشاركي هو توظيف تحت الطلب (إمكانية السحب والإيداع في أي وقت) للعملاء الذين يرغبون في استثمار وتنمية ودائعهم. ويتم توزيع الأرباح نصف سنويا بعد المشاركة في المشاريع التي بدأها البنك في إطار عمليات التمويل الخاصة بهامش وللعميل القدرة على طلب عمليات نقل دائمة من حساب chequing الخاص به إلى حساب التوفير الخاص به.

4. دراسة تجربة النافذة الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل HBA

هو شركة مساهمة تابعة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن، تمت الموافقة على تأسيسه من طرف مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2003، يتواجد مقره بشارع أحمد واكد دالي إبراهيم الجزائر، والمقيد بالسجل التجاري رقم 0021864/02، بتاريخ 2003/03/26. بدأ نشاطه برأسمال قدره 2.4 مليار دج (حوالي 30 مليون دولار)، وكانت حصة بنك الإسكان للتجارة والتمويل بالأردن تبلغ 61.17% ولاحقا رفعت حصته إلى 85% في 2014 و15% لشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية القابضة -الجزائر وذلك بعد زيادة رأس المال إلى 10 مليار دج (HBA, 2015, p. 4). تمثله سبع وكالات منتشرة على مستوى المناطق الرئيسية من البلاد كالجزائر، البليدة، سطيف، وهران، بجاية، قسنطينة.

- فرع البليدة (102): 61 شارع العربي تبسي-البليدة-الجزائر.
- فرع وهران (103): تعاونية الباهية، حي السلام -وهران-الجزائر
- فرع الدار البيضاء (105): 95 شارع محمد خميسي -دار البيضاء-الجزائر.
- فرع سطيف (104): 20 شارع أول نوفمبر 1954 -سطيف-الجزائر.
- فرع بجاية (106): 20 شارع أول نوفمبر 1954 -سطيف-الجزائر.
- فرع قسنطينة (107): شارع حمو بالحاج مصطفى، سيدي مبروك -قسنطينة-الجزائر.

يقدم لزمائنه من المهنيين والمؤسسات مجموعة متنوعة من الخدمات (البطاقات الالكترونية) والمنتجات التي تناسب احتياجاتهم التجارية (كالحساب الجاري وحساب الشيك وحساب العملة الأجنبية) والاستغالية في الأجل القصير (كالسحب على المكشوف والتسهيلات النقدية وخصم الأوراق التجارية والضمانات واحتياجات التجارة الخارجية..) والاحتياجات الاستثمارية المتوسطة وطويلة الأجل كالقروض الاستثمارية لشراء المعدات والمواد، وقروض استثمارية للمهن الحرة وقروض الإيجار المالي leasing

4.1 نشأة النافذة الإسلامية للبنك: استجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة لعملائه ورغبتهم في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والابتعاد عن الربا، وبسبب ارتفاع العوائد والأرباح والنجاحات التي حققتها

البنوك الإسلامية، قام البنك بتوسيع نشاطه ليشمل التمويل الإسلامي لصالح المؤسسات من خلال نافذته الإسلامية. وحسب ما قاله رئيس مديرية المنتجات الإسلامية لبنك الإسكان بالجزائر العاصمة، فإنه وفي ظل عدم وجود إطار قانوني اتبع البنك مجموعة من الإجراءات لضمان النجاح والسير الحسن لإنشاء النافذة:

➤ طلب رخصة تقديم الخدمات الإسلامية من البنك المركزي في 2009 بعد إبرام اتفاقية للاستشارات الشرعية مع المستشار الشرعي السيد "أولفقي جعفر" المدعو الشيخ أبو عبد السلام، وحددت مدة الاتفاقية من 11 نوفمبر 2014 إلى 11 نوفمبر 2015، من أجل اعتماد الجوانب الشرعية في مختلف العقود والمعاملات، وتقديم الحلول الشرعية للمشكلات المالية التي تعيق النافذة، ومراقبة وتدقيق نشاطاتها.

➤ تمويل الأصول الثابتة ومصارييف التأسيس بقرض حسن من البنك، وتم اختيار الموظفين بناء على الخبرة المكتسبة في عدة بنوك وخاصة الإسلامية منها

➤ تم اقتناء نظام معلوماتي خاص بالنافذة موجه خصيصا للبنوك الإسلامية يستجيب لمتطلبات إدارة الخدمات الإسلامية، وهو مستقل تماما عن نظام المعلومات الخاصة بالبنوك التقليدية.

➤ تسويق الخدمات الإسلامية في البداية (منذ مارس 2015) للعملاء الحاليين فقط الذين أبدوا رغبتهم مسبقا في التعامل وفق أحكام الشريعة، ولم يتم الترويج للمنتجات بأمر من مجلس الإدارة من أجل التحكم الجيد فيها قبل التسويق، وذلك بترخيص وموافقة من بنك الجزائر.

إلى جانب ذلك وفي إطار الامتثال لنظام بنك الجزائر رقم 02-20 وكذا مقررات المجلس الإسلامي الأعلى، قامت مديرية الخدمات الإسلامية بإيداع ملف كامل والذي تكفل بالحصول على شهادة المطابقة للنافذة الإسلامية لبنك الإسكان مع عشرة منتجات أخرى يوم الخميس 2020/11/19.

ومن أهم الأنشطة الأخرى التي قامت بها إدارة الخدمات الإسلامية خلال العام 2021:

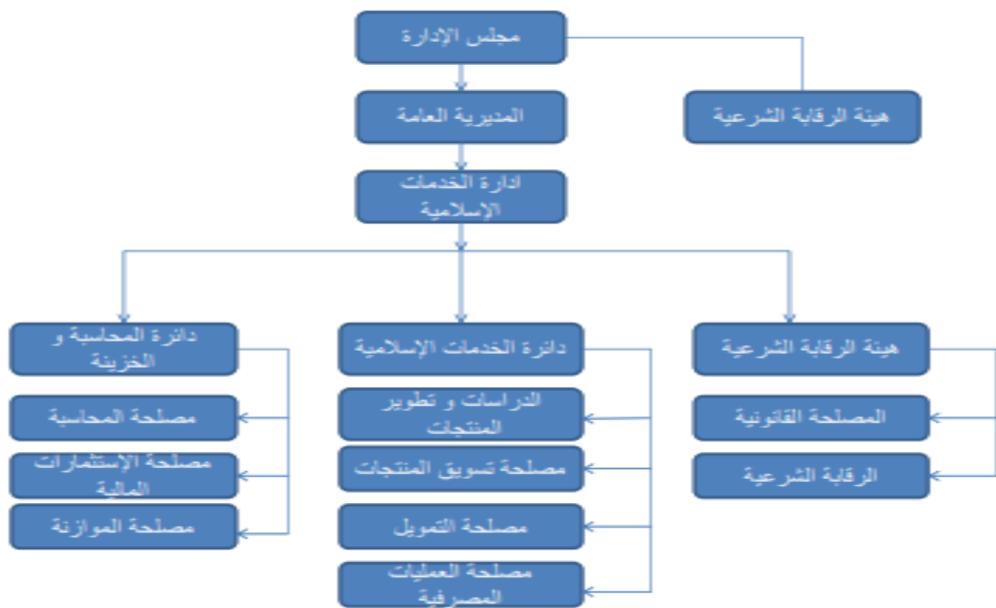
● إعداد تقارير شهرية على نشاط إدارة الخدمات الإسلامية ورفعها للإدارة العامة مشفوعا بأهم المؤشرات المالية المحققة.

● استخراج التقارير ومعالجتها وذلك بالتنسيق مع إدارة نظم المعلومات.

● القيام بزيارات ميدانية لاستقطاب بعض العملاء ذوي الملاءات المالية العالية.

- القيام ببعض المهمات المتعلقة بالمراقبة عن بعد لملفات التمويل على مستوى الفرع والتأكد من احتوائها على المستندات والوثائق اللازمة.
- العمل على تطوير النظام المعلوماتي الخاص بالمنتجات الإسلامية بالتنسيق مع إدارة التنظيم والإجراءات وإدارة نظم المعلومات.
- القيام بتدريب موظفي الفروع على تسويق المنتجات المتعلقة بمجال الصبرفة الإسلامية.

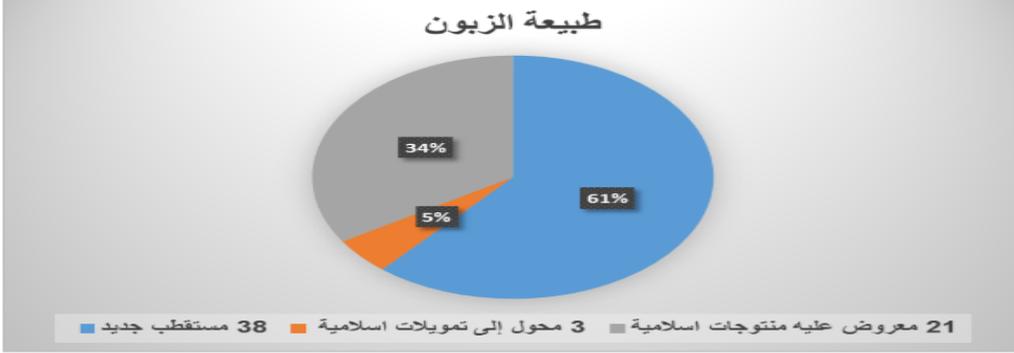
الشكل 1: الهيكل التنظيمي لإدارة الخدمات الإسلامية



المصدر: مديرية الخدمات الإسلامية لبنك الإسكان، 2022

وتكون النافذة شديدة الحرص في اختيار متعاملها بالمنتجات الإسلامية، ففي 2019، كانت تتعامل فقط مع 21 زبون فيما تحول 3 زبائن آخرين من التمويل التقليدي إلى الإسلامي، واستقطبت التعاملات الإسلامية خلال نفس السنة 38 متعامل جديد. وسجلت محفظة العملاء استقرارا في عدد الزبائن المستفيدين من الخدمات الإسلامية، حيث بلغ عددهم 102 عميلا خلال الفترة، موزعين على 6 فروع.

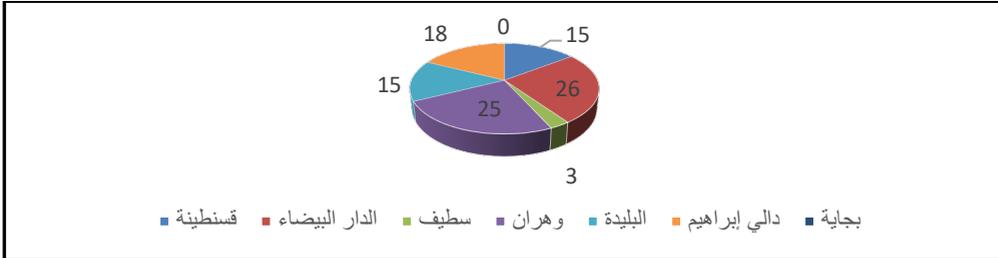
الشكل 2: طبيعة الزبائن المتعاملين مع النافذة الإسلامية لبنك الإسكان لسنة 2019



المصدر: معلومات مرسله من رئيس مديرية المنتجات الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل بالعاصمة

ومن حيث المناطق الجغرافية نجد النافذة الإسلامية لبنك الإسكان HBA تستهدف المنطقة الوسطى والغربية حيث تخصص أغلب تمويلاتها نحوها، وفي المقابل يتوزع الطلب على التمويل الإسلامي عموماً على كامل أرجاء الوطن وينسب متفاوتة، لكنه يرتفع خصوصاً في منطقتي الوسط والجنوب ثم الشرق بالنسبة لبنكي البركة والسلام. وهذا التباين مرده من جهة إلى التوزيع الجغرافي لوكالات البنكين والنافذ الإسلامية لبنكي الخليج وترست بنك ومن جهة أخرى لمستوى الثقافة الإسلامية والمحافظة في هذه المناطق.

الشكل 3: توزيع عملاء النافذة الإسلامية لبنك الإسكان على الفروع لسنة 2021



المصدر: تقرير عن نشاط ادارة الخدمات الاسلامية لبنك الإسكان في 2021/12/31

4. 2 صيغ التمويل المستخدمة على مستوى النافذة الإسلامية لبنك الإسكان: يوفر البنك بديلاً أخلاقياً باستخدام أدوات متوافقة مع الشريعة الإسلامية ويطبقها على النشاط المالي لعملائه، حيث يتلقى

المكافآت إما بالهامش التجاري المستمد من عملية البيع في حالة المراجعة، أو بدفع حصة الأرباح الناتجة عن المشروع الممول (الخسائر أو الأرباح) في حالة المضاربة أو المشاركة، وإما عن طريق إيرادات الإيجار المستمدة من الممتلكات التي سبق أن استحوذ عليها في حالة الإجارة، وأخيراً في حالة الاستصناع من خلال التصنيع أو بناء الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة بنفسه أو عن طريق أطراف ثالثة. وإضافة إلى منتجاتها التمويلية من مراجعة وسلم واستصناع، وللاستثمار الأمثل لأموال زبائنه، يضع بنك الإسكان الجزائر تحت تصرفهم باقة من المنتجات البديلة الخاصة بالودائع كسندات الاستثمار وودائع لأجل وحسابات الادخار (Housing Bank Algeria, 2019).

وعليه فإن النافذة الإسلامية لبنك الإسكان تقوم بتقديم تمويلات استغلالية تتراوح مدتها من شهر إلى أربعة أشهر عن طريق التمويل بالمراجعة، السلم، والاستصناع ومع الأشخاص المعنويين فقط:

• التمويل بالمراجعة: ويقوم على البنود التالية:

- ✓ موضوع العقد: يقوم العميل بقبول شراء البضاعة المبين نوعها ومقدارها وأوصافها ومكان وجودها" في طلب الشراء مع الوعد المقدم منه شرائها.
- ✓ ثمن البيع وطريقة الدفع
- ✓ تعهدات العميل وتعهدات البنك.
- ✓ التأخير في السداد.

• التمويل بالسلم: ويقوم على البنود التالية

- ✓ موضوع العقد: يلتزم العميل بثمن السلع المبينة في الفاتورة المرفقة بالعقد والتي تعد جزءاً منه
- ✓ رأسمال السلم: يدفع البنك إلى العميل ثمن السلعة والذي يشار إليه برأسمال السلم ويعترف العميل دون رجعة بأنه تسلمه من البنك

- ✓ تسليم السلع: يلتزم العميل بتسليم السلع محل العقد إلى البنك أو أي شخص موكل من طرفه، بموجب عقد كتابي ممضي من الشخص المؤهل، ليستلمها لحسابه.
- ✓ المكان المتفق عليه لتسليم السلع حدد في محازن العميل.
- ✓ تاريخ التسليم: يتم تسليم السلع في الأجل المنصوص عليه في الفاتورة المرفقة بالعقد.
- ✓ غرامات التأخير: تطبق بنفس الطريقة التي تطبق بها في التمويل بالمراجحة.
- ✓ التوكيل والعمولة: بعد تسلم البنك للسلع يمكنه أن يوكل العميل ببيعها للغير لحسابه.

● التمويل بالاستصناع: ويقوم على البنود التالية:

- ✓ موضوع العقد: يقوم الصانع بصنع المصنوعات المبينة في القائمة المرفقة بالعقد ومن ثم يبيعها للطرف الثاني بناء على طلب التمويل المقدم من قبل المستصنع.
 - ✓ المواد الأساسية للعقد: وتشمل التزامات وحقوق طرفي عقد الاستصناع.
 - ✓ الضمان لتسديد مبلغ الدين محل العقد: بما في ذلك المبلغ الأصلي، هامش الربح، النفقات والمصاريف، ويلتزم العميل بتخصيص كل الضمانات العينية أو الشخصية التي يطلبها ويفسخ العقد تلقائياً في حالة عدم احترام المستصنع لأي شروط العقد.
- ويرتكز اتخاذ القرار التمويلي في النافذة مثلها مثل البنوك الإسلامية على نفس الأساليب والأدوات المالية المستعملة في البنوك التقليدية (من دراسة مردودية المؤسسة والمخاطر المنجزة بالإضافة الى السياسة الائتمانية للبنك) في حين أنّ التميّز يكمن في موضوع التمويل في حد ذاته حيث لا يجوز تمويل ما حرّم الله ولا يجوز تمويل الديون... كما أنه لكل حاجة تمويلية صيغة إسلامية خاصة بها. ولذلك فإنّ اتخاذ القرار التمويلي في المنتجات الإسلامية يرتكز على دراسة جميع المعايير، تأتي في مقدمتها المعايير الشرعية التي تنص على ضرورة موافقة المشروع لأحكام الشريعة، تليها المعايير المالية (ربحية المشروع وسبيلته) والشخصية (السمعة الدينية والأدبية والتجارية والالتزام المادي والمقدرة والكفاءة)، ثم المعايير الاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن مدى تحقيق المشروع لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

النوافذ الإسلامية منج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية -دراسة تجربة النافذة الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل "الجزائر"-

أما من حيث شروط التمويل تطلب البنوك والنوافذ الإسلامية في أغلب الملفات من العميل ضمانات ومساهمات شخصية (تسمى بهوامش الجدّية) تحددها دراسة المخاطر، وبالنسبة لدراسة طلبات التمويل فهنا يجب التفريق بين طلبات التمويل لاحتياج رأسمال العامل (تمويلات استغلالية) التي تركز في الدراسة الائتمانية لها على القوائم والبيانات المالية السابقة عادة ثلاث سنوات لأجل استخراج المؤشرات والنسب المالية وبين طلبات التمويل الاستثمارية التي تستوجب توفر دراسة تقنو اقتصادية مبنية على بيانات تقديرية للسنوات القادمة (حسب مدّة التمويل المطلوبة)

الجدول 1: أهم المؤشرات الخاصة بمديرية الخدمات الإسلامية في بنك الإسكان الوحدة: مليون دج

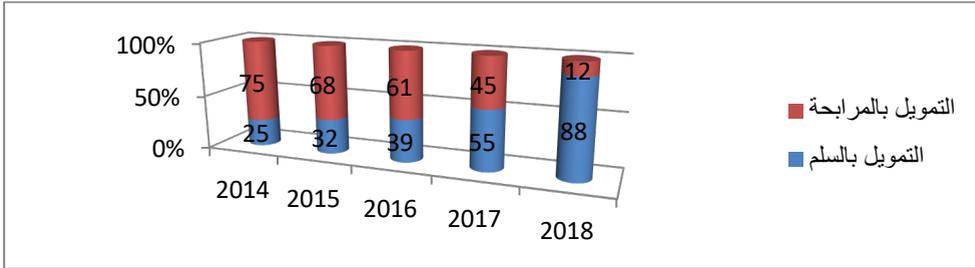
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التمويل الإسلامي	13600	17600	19583	19527	16086	14596	14964
نسبة التطور%	43.16	29.41	11.26	2.85-	17-	9-	2.5+
رقم الأعمال المحقق			752	758	600.7	467.4	542
النسبة%			-	1+	20.7-	22-	15.9+
عدد العملاء			57	59	62	62	102
النسبة%			-	3.5%	5.08%	0%	64.5+

المصدر: معلومات مقدمة من مديرية المنتجات الإسلامية ببنك الإسكان الجزائر، 2022

نلاحظ من الجدول أن التمويلات الإسلامية عرفت نسبة نمو متناقصة في السنوات الأولى حتى أصبحت سالبة تماما في السنوات 2018-2020، لكن الوضع تغير في السنة الأخيرة حيث بلغ مجموع التمويلات الممنوحة في 2021 قيمة 14,9 مليار دينار مقارنة ب 14,5 مليار دينار في السنة التي سبقتها، أي بزيادة قدرها 368 مليون دينار وهو ما يعادل نسبة +2,5%. وتتمثل هذه التمويلات ميدانيا في صيغ المراجعة والسلم والاستصناع فقط.

وقد حصلت النافذة أرباحا صافية خلال عام واحد من إنشائها بقيمة 111 مليون دج لتصل إلى 613 مليون في 2018، بينما بلغ رقم الأعمال المحقق 467 مليون دينار سنة 2020 مقابل 600 مليون دينار في 2019، أي بانخفاض قدره 133 مليون دينار وهو ما يمثل نسبة - 22 بالمائة. وبلغ 542 مليون دينار خلال 2021 أي بزيادة قدرها 75 مليون دينار وهو ما يمثل نسبة + 16 بالمائة. ومنذ إطلاق نشاط الخدمات الإسلامية في البنك في الثلاثي الأول من 2015. بقيت نسبة الديون المتعثرة معدومة إلى غاية 2019، لكن وفي 2020 بلغ مجموع الديون المتعثرة 106,2 مليون دج من إجمالي التمويلات 187.9 مليون دج خاصة بالعميل SARL BISCUITERIE MEKHOR (أكثر من 90 يوم)، لترتفع سنة 2021 إلى 167,66 مليون دج من إجمالي التمويلات 187.9 مليون دج لنفس العميل وبإضافة دين العميل ATLAS METALUIM بلغ مجموع الدين المتعثر 181,6 مليون دينار جزائري.

الشكل 4: تطور نسب صيغ التمويل قصير الأجل بينك الإسكان الجزائر 2014-2018



المصدر: اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية المنتجات الإسلامية بينك الإسكان الجزائر

نلاحظ ان صيغة السلم هي الأكثر استخداما في الأجل القصير حيث تطورت تدريجيا (مقابل انخفاض صيغة المراجحة) حتى أصبحت تمثل 88% من إجمالي التمويل القصير في البنك. أما في الآجال المتوسطة والطويلة فقد طغت عليها المراجحة كليا سنة 2016 وكانت بحصة الأغلبية في 2017، ليرز السلم سنة 2018 بقيمة 430 مليون دج أي بمعدل 58% من التمويلات المتوسطة الأجل، والباقي مارجحة (42%) وبلغ 450 مليون دج. وفي 2019 بلغ رقم الأعمال المحقق 600714 ألف دج مقارنة ب 757914 ألف

دج سنة 2018. أما بالنسبة للمبالغ المجمعة على مستوى البنك فإنه قد تم تسويق منتجات الودائع فقط خلال 2018 فقط، حيث بلغت 286 مليون دج، كون إستراتيجية البنك مبنية على الاعتماد على استعمال الأموال الخاصة (حقوق الملكية) نظرا للأرباحية المالية التي تتمتع بها خزينة البنك.

وبذلك نلاحظ انعدام تام لصيغ المشاركة في الربح والخسارة المبنية على قاعدة تملك الأصول كالمشاركة والمضاربة في النافذة، لأنها أكثر تعقيدا ويحتاج العاملون فيها إلى تدريب وتكوين للتمكن من العمل وفقها، كما أنها تتطلب قدرا كبيرا من الثقة في الطرف المستفيد من التمويل، ولا يمكن استخدامها في بيئة تتمتع بدرجة عالية من الخطر الأخلاقي وتتسم بضعف آليات الضبط المؤسسي (الحوكمة) وآليات الرقابة والإشراف. ومن الصعوبات التي تحول دون استخدام صيغ المشاركات في البنوك الإسلامية والاكتفاء بالصيغ التي تدر عائدا سريعا وشبه ثابت، هي أن هذه الأخيرة أقل مخاطرة ولا تتطلب جهدا كبيرا من حيث إجراء الدراسة الدقيقة والمتابعة وتحمل المسؤولية، كما أنها سهلة التنفيذ وقصيرة الأجل مما يساعد في توفير السيولة بالنسبة للبنوك متى تطلب الأمر، ويتيح هذا للبنوك مجالا للمنافسة وقدرة للوقوف مقارنة بالبنوك التقليدية الأخرى. أما الإجارة، فإن البنك لا يضمها في المنتجات الإسلامية ويخصص لها مديرية خاصة بقرض الإيجار.

إن هذا التطور وإن كان لا يعكس نسبة النمو الحقيقية إلا أنه يدل على أن التمويلات الإسلامية تلي رغبات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري. وبالرغم من أن بنك الإسكان بنك تقليدي ويخصص نافذة إسلامية تقدم فقط بعض المنتجات الإسلامية والمتمثلة في السلم والاستصناع والمراجعة، فإن هذه الأخيرة مثلت نسبة 29% من القروض الممنوحة لسنة 2015، ولو اتبع بنك الإسكان صيغ المشاركة والمضاربة كأحد أهم صيغ أدوات التمويل الاستثمار الإسلامي التي تتميز بكبر رأس المال المستثمر، لكانت نسبة التمويلات والاستثمارات الإسلامية تشكل جزءا أساسيا ومهما للبنك.

4. 3 المعوقات التي واجهت تأسيس نافذة بنك الإسكان وسبل تفعيل الصيرفة الإسلامية: من بين

العقبات التي واجهت تأسيس النافذة حسب رئيس مديرية المنتجات الإسلامية، عدم وجود دعم من مجلس إدارة البنك لعدم اقتناعهم بهذا التحول، فضلا عن:

- ضعف المعارف بالصيرفة الإسلامية ومبادئها لدى منسوبي البنك، وعدم فهم المتعاملين مع النوافذ لطبيعة عمل هذه المؤسسات، وينظرون إليها كمؤسسات خيرية وليس كمؤسسات استثمارية ربحية.

- مشكل التعثر عن السداد الغير مبرر، خاصة عندما تتلاعب المؤسسة بالتمويل أو تستعمله لأغراض أخرى وتؤخر السداد على أساس أن البنك الإسلامي يصبر ولا يفرض غرامات تأخير "نظرة إلى ميسرة"، كما كانت هناك صعوبة في إقناع العملاء مثلا بعدم شرعية غرامات التأخير، وعدم استفادة البنك منها وصبها في حساب خاص بالأعمال الخيرية (بالنسبة للعميل المماطل).

- محدودية الموارد البشرية والكوادر الكفؤة ذات الخبرة في الصيرفة الإسلامية، فمعظم الموظفين كانوا ينظرون إلى العمل المصرفي الإسلامي كوظيفة لا أكثر ووسيلة لتعظيم الأرباح. بينما يحتاج التمويل به موظفين مختصين في المتابعة الميدانية للمشاريع من أجل ضمان السير الحسن لها والتطبيق الأمثل لبنود العقد، وموظفين مؤهلين للقيام بدراسة الجدوى والتخطيط والتنفيذ وفق القواعد الإسلامية والفنية الحديثة للمشاريع التشاركية - عدم تقبل أصحاب الحسابات الاستثمارية لفكرة الخسارة، فعلاقة أصحاب الودائع الاستثمارية

مع البنك الإسلامي هي علاقة مضاربة، يتحصلون من ورائها على أرباح متغيرة غير مضمونة، لأن القاعدة الإسلامية تنص على أن الحق في الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسائر (قاعدة الغنم بالغرم)، وهو مالا يتقبله أغلب عملاء البنوك والنوافذ الإسلامية الناشطة في الجزائر، وهو الأمر الذي جعل البنوك توجه ودائعها الاستثمارية نحو التمويل القصير الأجل وصيغ العائد الثابت بدلا من صيغ المشاركات.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الصيرفة الإسلامية في تمويل المؤسسات وتحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، فإن لا بد من تفعيلها عبر:

➤ ضرورة مشاركة الدولة ليس بالقوانين فقط وإنما في المشاريع ذات المخاطر المرتفعة على شكل مشاركات ومضاربات عالية المخاطر، فتجسيد هذا التوجه يتطلب موارد مالية وبشرية مؤهلة تلائم، أو أن تكون كطرف ثالث ضامن فيها، وتكون بذلك الدولة موجهة ودافعة، كما يمكنها أن تنشئ صندوقا احتياطيا ماليا تساهم فيه هي أو البنوك الإسلامية مهمته مدها بالسيولة عند الحاجة بالطرق الشرعية، إما في شكل قروض حسنة للفترات القصيرة أو على أساس المشاركة والمضاربة للفترات الطويلة.

➤ تأهيل الكفاءات الموجودة وتدريبها بشكل متواصل ودفعها للعمل على تطوير هذه الصناعة وإثارها وجعلها منافسا حقيقيا للمنتجات التقليدية وتحسين نوعية الخدمات لاسيما في ظل التكنولوجيا المالية، حيث يتطلب من العاملين في البنوك الإسلامية مجموعة من الخصائص تؤهلهم ليكونوا قادرين على القيام بمهامهم بكفاءة كالالتزام بالخلق والسلوك الإسلامي والإمام بالأحكام الشرعية وفقه المعاملات. ويشمل التدريب أيضا مجال العلوم الإدارية والمحاسبية والمالية والقانونية وحتى المعلوماتية والتكنولوجيا

➤ نشر الوعي التشاركي ومحاولة التغلب على العقلية التقليدية للمودعين في الحسابات الاستثمارية بتقسيم الودائع إلى نوعين، أحدهما للعملاء الراغبين في الحصول على عائد مناسب دون مخاطرة كبيرة وذلك باستثمارها في مشاريع قصيرة الأجل وبصيغ العائد الثابت، والآخر للمودعين الراغبين في الحصول على عائد أكبر بالاستثمار في المشاريع طويلة الأجل بصيغ المشاركة والمضاربة. ويجب إعلامهم من البداية أن استثماراتهم قابلة للربح والخسارة وفي المقابل يكون العائد المتوقع أعلى.

➤ توعية الشعب وتبسيط ثقافة المعاملات المالية الإسلامية من قبل الأئمة الذين يتصدون لتوجيه الأمة والرد على استفتاءات العامة، عبر تنظيم دورات خاصة تدريبية على مستوى جميع المساجد لتكوينهم ولكيلا تكون فتواهم من باب التحوط بالتحريم دون اطلاع على العقود والمعاملات، وبالتالي تفعيل دورهم في توضيح المصرفية الإسلامية. كما يمكن لمسؤولي البنوك التي تمارس هذه الصيرفة تنظيم ندوات وملتقيات توضيحية يشارك فيها دكاترة في الشريعة وفقه المعاملات والمعاملات المالية، يوضحون فيها للناس القواعد

العامة للصيرفة الإسلامية ويسطون شرحها وشرح عقودها من جهة، ويشرحون لهم حرمة الاكتناز وضرورة توظيف الأموال، ويعرفون المتعاملين الاقتصاديين بهذا النوع من التمويل باستعراض التجارب والنماذج الدولية في هذا المجال لاستخلاص نتائج تطبيق تلك النماذج والاستفادة منها في تنمية وتطوير التمويل الإسلامي ➤ الاستفادة من بعض التجارب الناجحة وإيجاد هيئة مركزية من كبار العلماء تكون تابعة للبنك المركزي وليست تابعة للبنوك تشرف في الأمور العامة على بقية الهيئات بحيث لا يكون هناك تنافس في الفتاوى. ولتوسيع التعامل بمختلف المنتجات لا بد من الاستفادة من آراء جميع المذاهب الفقهية فإذا كان المنتج يتفق مع رأي شرعي وجيه ولو لم يكن متفق عليه من جمهور الفقهاء أو من المذهب السائد (كالمالكي في المغرب العربي) فينبغي قبوله خاصة إذا كان المنتج يخدم المجتمع ويحقق التنمية.

➤ دراسة القوانين المنظمة لعمل البنوك الإسلامية في الدول العربية والإسلامية، والاستفادة من تجاربها وضرورة الاستفادة من جهود الهيئات الإقليمية والدولية التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا....

4. خاتمة:

مع النمو السريع الذي تشهده الصيرفة الإسلامية، حاولت البنوك التقليدية جاهدة الولوج إلى هذه السوق بآليات مختلفة أهمها النوافذ الإسلامية وسواء كان ذلك بدافع شرعي مقصده الإقلاع نهائياً عن الأعمال المصرفية المخالفة للشريعة، أو تجاري واقتصادي لتحقيق أكبر ربح متوقع من الصيرفة الإسلامية. ويعد سن قانون خاص بالصيرفة الإسلامية وتوفير الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها، منعرجاً هاماً تتجاوز من خلاله البنوك والنوافذ الإسلامية إشكالية عميقة يجسدها عدم التوافق بين القوانين الوضعية والقوانين الإسلامية، والذي يخلق العديد من العقبات التي تنعكس على أدائها وتحد من نجاحها وتطورها. فالإطار القانوني ينظم عملها ويضمن حقوقها، ويشجع الخواص على الاستثمار في قطاع البنوك وولوج بنوك عالمية إسلامية السوق الجزائرية وكذا تحفيز البنوك العمومية على توفير منتجات توافق الصيرفة الإسلامية.

وعموما تجربة الجزائر في الشبايبك الإسلامية لازالت فنية رغم الإقبال عليها واحتضانها من طرف المجتمع، نظرا للعداات الدينية والعقائدية لجزء كبير من الشعب الجزائري. وتبقى حصتها في السوق ضئيلة (3 نوافذ في بنوك تقليدية خاصة تقدم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية) وما زال تواجهها في مختلف ربوع الوطن ضعيف مقارنة بالبنوك العمومية. غير أن ولوج هذه الأخيرة سوق الصيرفة الإسلامية سيكون له أثر واضح في نمو هذه الصيرفة واتساعها جغرافيا بسبب توسع فروعها على مختلف ربوع الوطن. ومن جهة أخرى وبالنسبة لنافذة بنك الإسكان فإن إنشاءها كان استجابة لاحتياجات عملائه ورغبتهم في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والابتعاد عن الربا. ومن جهة أخرى رغبة البنك في توسيع نشاطه وتحقيق أرباح إضافية خاصة بعد النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية. واتبع البنك في تأسيسه للنافذة الضوابط المحددة قانونا حيث التزم بطلب ترخيص مسبق لتقديم الخدمات الإسلامية قبل التأطير القانوني بعد عدة جهود كإبرام اتفاقية للاستشارات الشرعية واقتناء نظام معلوماتي خاص يستجيب لمتطلبات إدارة الخدمات الإسلامية، كما لم يتم الترويج لهذه الخدمات إلا لعملائه الذين أبدوا رغبتهم مسبقا في التعامل بها من أجل التحكم الجيد فيها قبل التسويق. وبعد التأطير القانوني للصيرفة تحصلت المديرية على شهادة المطابقة مع عشر منتجات إسلامية بعد توفيرها الشروط القانونية المطلوبة كضرورة وجود هيئة شرعية والفصل المالي والمحاسبي لعملياتها عن عمليات البنك وتخصيص مستخدمين حصريا لها. غير أنه في الواقع العملي كانت تمويلات النافذة أغلبها قصيرة الأجل عن طريق المراجعة والسلم والاستصناع (في الأجل الطويل).

وفي الأخير فإن سماح السلطات للبنوك العمومية ذات الشبايبك الواسعة والمنتشرة عبر ربوع الوطن بفتح شبايبك تقدم خدمات إسلامية، من شأنه أن يدعم ويعزز من مستوى تواجدها في السوق ويعطيها زخما أكبر، ويسمح للمناطق التي لم تستطع البنوك الإسلامية الوصول إليها نظرا لمستوى نموها وتوسعها من الاستفادة من هذه الخدمات، مما يرفع من مساهمتها في مجال تعبئة الادخار واستقطاب الموارد المالية التي لا تزال تتداول خارج البنوك وكذلك في مجال تمويل المؤسسات الاقتصادية ولاسيما الصغيرة والمتوسطة التي تخلق

مناصب شغل وتمتص البطالة. وبالفعل فإن أكبر البنوك العمومية قد سارعت إلى طرح منتجات إسلامية في السوق المالية لدفع عجلة الاقتصاد وزيادة النمو في ظل تراجع دورة الاقتصاد جراء الجائحة الصحية كوفيد 19. فصدور القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية وقابلية الشريحة العظمى لها، يجعل مستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر رائدا وواعدا. خاصة إذا استطاعت البنوك الإسلامية أن تمارس نشاط رأس المال المخاطر فتتقن عملائها بجدوى المشاركة معها لتمويل الأفكار الريادية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الربحية العالية والنمو المرتفع مستقبلا.

5. قائمة المراجع

- أحمد خلف حسين الدخيل. (2013). النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية. مجلة دراسات اقتصادية <http://iesjournal.org/arabic/Docs/3.pdf>، تم الاسترداد من :
- سهى مفيد أبو حيطة، و أحمد سفيان شي عبد الله. (2019). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائها. مجلة أون لاين للبحث في الدراسات الإسلامية. تم الاسترداد من : <http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/5090>
- فهد الشريف. (بلا تاريخ). الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية - دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي -. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي (الصفحات 12-13). جامعة أم القرى. تم الاسترداد من <https://www.dopdfwn.com/cacnretra/scgdfnya/kutubpdfcafe-T55WF.pdf>
- نجيب سمير خريس. (2014). النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني.
- (2019, 07 10). Récupéré sur TRUST Bank Algeria: <https://www.trustbank.dz/index.php/professionnel/tba-pharm>
- (2019, 08 16). Récupéré sur Housing Bank Algeria: <https://www.housingbankdz.com/index.php/fr/nos-produits/produits-islamique>
- (2020, 05 20). Récupéré sur TRUST Bank Algeria: <https://www.trustbank.dz/index.php/produits-specifiques/>
- AGB. (2020, 05 23). Récupéré sur <https://www.agb.dz/index.php#NosProduits>
- AGB. (2020, 05 23). Récupéré sur <https://www.agb.dz/categorie/placement-et-epargne.html>.
- HBA. (2015). *Rapport Annuel* . Algeria :housingbankdz.

Hisham Yaacob و Farooq Salman AlAni .(2012) .Traditional Banks Conversion
Motivation into Islamic Banks: Evidence from the Middle East .
International Business Research.